هو ذهول حصل في المادة السابعة من القانون المذكور غير معني تلك المادة وطلب متصرف عجلون اضافة مادة جديدة تؤمن الغاية التي تتطلبها الاهلون من تأليف لجنة تحت اشراف المتصرف مؤلفة من مهندس البلديات ورئيس البلدية وثلاثة اشخاص من الوجوه تنتخبهم جمعية البلدية .

نجيب بك ابو شعر — على كل يجب طبعه وتوزيعه علينا .

توفيق بك — سيطبع ويوزع على اعضاء مجلسكم العالي .

فخامة الرئيس — مواضيع الجلسة الاتية :

١ — قانون جمع الاعانات لمشاريع القرى .

٢ — وبقية مواضيع الجلسة الماضية .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

جاء في الجلسة الثانية والعشرون في الصحيفة ٢٦٨ في السطر الثالث عشر كلمة «بالكرخ اهالي» والصواب (بالكرخ اهلي) .

ملحق

العدد ٤٥ — السنة الثانية

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : الاثنين في ٦ شوال ١٣٤٩ و ٢٣ شباط ١٩٣١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الرابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الرابعة والعشرون

افتتحت الجلسة الرابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ١٢–١–١٩٣١ المصادف يوم الاثنين الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

فخامة الرئيس – فلتقرأ الضبوط السابقة .

فقرئت

ابراهيم بك – من المعلوم ان السبب الوحيد لوضع تعديل قانون التعديل هو اصلاح الاغلاط التي وقعت في القانون الاصلي . في الجلسة السابقة حينما قرئت المادة الرابعة عشرة المعدلة للمادة (٣٨) من تعديل قانون التعديل اضيف الى السطر الخامس لفظة (استثمار) بعد كلمة (منح) الموجودة في السطر المذكور من قبل المجلس مع ان المادة المذكورة في جميع اجزائها تبحث في تجديد الايجار وتحديده ولذلك ارى من الضروري تبديل كلمة (استثمار) في لفظة (تجديد ايجار) ولذلك اطلب تصحيح هذا الغلط .

نجيب بك ابو شعر – الايجار هو حق بالاستثمار والمجلس العالي قرر وضع كلمة استثمار وبما ان وقت التفسير وتصحيح الاغلاط قد مضى لا يجوز اجراء تصحيح اي غلط من المادة المذكورة

ابراهيم بك – اذن لماذا يقرأ الضبط اليس للتصحيح اذا اقتضت الحالة؟ .

نجيب بك ابو شعر – اوجه سؤالا بسيطا الى وزير العدلية الا تفيد (كلمة استثمار) معنى الايجار

ابراهيم بك – ولكن لفظة الايجار افضل .

نظمي بك – الاستثمار حق مطلق غير مقيد

نجيب بك ابو شعر – تستثمر هذه المناجم لمدة معينة .

شمس الدين بك – المسألة ليس مسألة تصحيح قانون الآن بل تعديل قانون ولو صدر شيء مماثل هذا لاتهمونا بالخروج عن النظام الداخلي والقانون ولكن هم برفع يد يفعلون ما يشاؤن وان تجديد الايجار غير كلمة الاستثمار .

عوده بك – ان هذه الكلمة ما كانت موجودة لا بالتعديل المنشور ولا بقرار اللجنة وانا الذي

اعترضت على عدم وجود شيء من ذلك وطلبت اجراء تصحيح المادة وصححت وبما ان لفظة تجديد الايجار خير من لفظة استثمار فارى من الضروري اجراء التصحيح .

نجيب بك ابو شعر – المسألة اكبر من ذلك يا عوده بك وخصوصاً انت الذي اقترحت كلمة استثمار والآن ترجع وتغير فكرك .

عوده بك – لماذا نقرأ الضبط ؟

فخامة الرئيس – اضع طلب ابراهيم بك القاضي بتغيير كلمة (استثمار) بلفظ كلمة (تجديد ايجار) بالرأي .

فوافق المجلس على اجراء التصحيح .

فخامة الرئيس – عندنا قانون جمع الاعانات .

توفيق بك – كنت في الجلسة الماضية ذكرت امام مجلسكم العالي ان قانون جمع الاعانات للمشاريع العامة رفع لصاحب السمو الامير المعظم للتصديق عليه ولكن قبل صدور الارادة السنية انتبه الى ان لجنة القوانين اثناء تغيير صيغة المادة السابعة جعلت نص هذه المادة بشكل يغير من المعنى المقصود و يترك صلاحية توزيع الاعانات الى المتصرف مع ان المقصود ان يترك ذلك الى هيئة شيوخ القرية و كذلك اثناء البحث وردت اقتراحات من لواء عجلون تتضمن طلب تصحيح المادة السابعة عشرة بشكل يجعل للمنتخبين من الاهلين رأياً في التوزيع وحقاً في مراقبة النفقات وقد ارتأت الحكومة ان هذا الطلب موافق واسترحمت من صاحب السمو الملكي اعادة القانون ليصحح على هذا الوجه

شمس الدين بك – من الذي استرحم ؟

توفيق بك – فخامة الرئيس

توفيق بك – (مداوماً) وقد وزعنا المواد المقترح تعديلها فارجو ان يعطى القرار بشأنها :

« وقرأ المادة (٧) التي كان قبلها المجلس ونشرت في الجلسة السابعة . »

المادة (٧) بالشكل المقترح :

اذا وافق رئيس الوزراء على الاقتراح فعلى المتصرف ان يبلغ المجلس البلدي والمختارين والشيوخ هذه الموافقة و يعلمهم بنفقات المشروع التي قدرها مدير النافعة او مهندس البلديات و يطلب اليهم ان ينظموا جدولا باسماء الاهالي مبيناً فيه المبلغ الذي يرون ان يتبرع به كل منهم

على ان يقرر المبلغ بالنسبة لمقدرته المالية وبحسب ايراده ٠

شمس الدين بك — واذا لم تتفق الاهالي كما حصل في قضية وادي السير ؟

ابراهيم بك — يمكنك ياابا سامي ان تحضر الى اللجنة وتبين كل مايعن على بالك

توفيق بك —«وقرأ المادة (١٧) التي كان قبلها المجلس ونشرت في الجلسة السابعة »

المادة (١٧) بالشكل المقترح : — اذا رغبت قرية لها بلدية في ان تقوم بمشروع للمصلحة العامة سواء إكانت نفقات هذا المشروع كلها على الاهالي او كان قسم منها على نفقة الاهلين والقسم الآخر على البلدية فتقوم باعداد قائمة المتبرعين لجنة مؤلفة برئاسة المتصرف من مهندس البلديات ورئيس البلدية وثلاثة اشخاص من الوجوه تنتخبهم جمعية البلدية وتحصل التبرعات وتدفع الى الخزينة او المصرف الزراعي او المصرف العثماني بحسب ماتقره اللجنة ٠ اما نفقات العمل فيقدرها مهندس البلديات وينفذ المشروع تحت اشرافه وتجري الصرفيات بمعرفة هذه اللجنة

فقرر المجلس احالته على اللجنة المختصة

فخامة الرئيس — عندنا اجوبة الحكومة تفضل ياتوفيق بك ٠

توفيق بك — سؤال نظمي بك عبد الهادي وقرأه :

هل يتكرم فخامة رئيس الوزراء ووزير المالية ان يعلمنا عما اذا كانت الحكومة قد فكرت في الحالة الاقتصادية السيئة الآخذة بالخناق وماذا فعلت حتى اليوم لتخفيف وطئتها واذا لم تعمل حتى اليوم على تخفيف الضائقة فهل تنوي بعد الآن ان تفكر بهذا الموضوع الحيوي الهام وماهي الوسائل العملية الصحيحة التي تراها كافية لمعالجة الحالة حتى تستطيع ان تنشل الفلاح والعامل والتاجر من آفة الافلاس ووهدة الهلاك الدائمين ؟

الجواب : راجعت اضبارات الرئاسة فوجدت ان صاحب الفخامة رئيس الوزراء كان قبل بضعة شهور طلب الى مدير الزراعة والحراج والمعادن بان يبين رأيه بشأن مايمكن اجراؤه لتحسين الحالة الاقتصادية وامور الزراعة في شرق الاردن وقد ورد الجواب منه متضمناً اشياء يمكن تصنيفها الى ثلاثة امور:

الامر الاول — قضية البقايا وتحصيلها وهذا الامر كما تعلمون تحت البحث والتدقيق وقد قدم سؤال على حدة بهذا الشأن واجبنا عليه في حينه

الامر الثاني —وضع مبالغ في ميزانية دائرة الزراعة لامور يعتقد المدير انها تمكنه من تحسين الحالة الزراعية في البلاد او بالاصح اصول الزراعة وهذا الطلب قد اجيب عليه وقتئذ بان يضع

مايلزم في مشروع الميزانية القادمة، ومشروع هذه الميزانية تحت الدرس، وسيحال قريباً على مجلسكم العالي ٠

اما الامر الثالث– فهو عبارة عن امور نظرية اقترحها المدير كايجاد اسواق عمومية للحصولات شرق الاردن وغير ذلك وهذا الامر لايزال تحت الدرس وليس من السهل ابداً البت فيه عاجلاً ومن وجهة عامة اوجه نظر حضرة العضو المحترم الى ان الحالة الاقتصادية في البلاد ناشئة عن سوء الحالة الاقتصادية في العالم اجمع ٠

نظمي بك — اذن اتضح بان الحكومة حتى اليوم لم تعمل شيئاً لتخفيف هذه الضائقة ولكنها اكتفت ان تسأل مدير الزراعة ليجيبها مقترحاً ثلاثة امور الاول فيما يتعلق بالبقايا وهذه هي علة العال التي طالما شكونا منها فاذا كانت الحكومة لاتملك حق العفو عن البقايا التي لايمكن تحصيلها بالنسبة للضائقة المالية فما هو اذن شأن الحكومة وماذا تستطيع ان تعمل بعد الآن ؟

الجواب لاشيء ! لان مسئلة البقايا والعفو عنها والتوسل لانجاز هذا العفو كان من مباحث الدورة السابقة واليوم لم تأخذ جوابا شافياً اللهم الا كتاب سعادة المستشار المالي الذي يريد ان يعلن للملأ ان المالية شيء والحكومة شيء آخر وانه ان شاء الله عفى وان شاء منع فاذا كانت الحالة على هذه الصورة فلتنعم البلاد بكل ماتريد ٠

اما الشيء الثاني وضع مبالغ مالية في موازنة دائرة الزراعة لتحسين اصول الزراعة ، فتحسين اصول الزراعة يمكن لكل زارع ان يتوصل اليه بالاستشارة والاسترشاد عن طريقة دائرة الزراعة ولكن انى لذلك الزارع النقود التي تمكنه من ابتياع الآلات والادوات الحديثة وليس لديه الآن مايبذر عشر مايملكه من الاراضي هذا من جهة ومن جهة اخرى لو وضعت هذه المبالغ فعلا الا يكون نصيب الموازنة الحالية كنصيب الموازنة السابقة التي مضى على ارسالها سنة ولم تعد فأذن ستبقى الحالة السيئة تزداد يوماً عن يوم الى ان تأتي الميزانية ٠

فهل ترى الحكومة ان هذا مما يخفف الوطئة الآخذة في الخناق ؟ وليس من الضروري ان نبحث في الامور النظرية التي اقترحها مدير الزراعة لان الحكومة نفسها لم تعبأ بها وغاية ماأريد ان اعلمه هو ان سوريا الشمالية مستقلة تمام الاستقلال وليست هي تحت الانتداب مع ان الحالة بالعكس فاليكم ماعملته حكومة سوريا اقرضت المصرف الزراعي مليون ونصف ليرة ليقرض هذا المبلغ للزارعين بدون فائدة لمدة ١٨ سنة واقرضت مزارعي املاك الدولة ٢٩٧ الف ليرة واقرضت مزارعي دير الزور ١٤٥ الف ليرة ومنحت منكوبي الزراع ١٠ آلاف ليرة على سبيل المساعدة فبلغ المجموع تقريباً مليونان ليرة

فتلك الحكومة التي تدار بادارة تقريباً مباشرة تحت الانتداب تقدران تمنح المصرف الزراعي وتقرض الزراع كل هذه المبالغ وحكومتنا التي اعترف باستقلالها تعجز عن ذلك فمن هو الملوم في هذا الباب اهي الحكومة ام الحكومة الثانية واعني بها دائرة المالية ؟ ان كل ما اقترحه مدير الزراعة لا يمكنه ان يفيد الزراع ولا بوجه من الوجوه · فان كانت الحكومة تريد ان تخفف هذه الضائقة فعليها على الاقل ان تصلح نظامات المصرف الزراعي وان تجد المال الكافي لهذا المصرف وان تضع قانوناً لعفو البقايا وان تكف في هذه الظروف القاسية عن التحصيلات التي لايتحملها البشر الى غير ذلك من الطرق العملية التي تخفف هذه الضائقة · ونحن نريد من الحكومة جواباً صريحاً هل باستطاعتها ان تصلح الحالة بمثل هذه الطرق العملية الصحيحة ام هي لاتستطيع ان تقوم بذلك؟ كي يعلم الزارع الفقير حقيقة الامر ويتوسل بطرق اخرى يتمكن معها من الحياة ·

نجيب بك ابو شعر — ان هذا السؤال الذي نحن الان بصدده هو من المواضيع الجوهرية التي يجدر بنا ان نأخذ لها اهمية عظيمة لان رفاهية الشعب وكل استقلال يجب ان يبنى على المادة وعلى الاستقلال المالي فأذا نظرنا الى اي حكومة نجد ان لها برامجا معينة تضع فيها الخطط والاسس التي تمشى عليها وهي متولية زمام الامور فتضمن بذلك رفاهية الشعب وتكسب رضاه ولا اريد الان ان ابحث بهذا الموضوع بالشدة المعتادة حتى لايقال ان نجيب لايألوا جهداً ولا يترك فرصة يتمكن بها من الايقاع بهذه الحكومة الا اتخذها · فأني انتقد الحكومة لشيء واحد لاسيما وقد صارت الان حكومة دستورية ومعنى الحكومة الدستورية ترتكز على الشعب وتستمد منه السلطة فأين هو برنامج حكومتنا الحاضرة ·

انا اقول بمزيد الاسف بأن الحالة سائرة على الطبيعة بلا برنامج معين او سياسة حكيمة تتخذ لاسعاد الشعب او لانقاذه من براثن الفقر والازمة المالية المضيقة على خناقه · ولكني من وجهة انظر واتمعن جيداً بالحالة الحاضرة فأقول بأن حكومتنا الدستورية التي كانت قبلا حكومة موقتة تغير اسمها ولم يتغير وضعها ولا شكلها وهي بهذه الحالة غير مضطرة بطبيعة الحال لوضع البرامج التي تكلمت عنها · هذه شبه مقدمة ولكن بكل حسن نية الفت نظر حكومتنا الى ثلاث مسائل حيوية : وهي بلا شك واردة في جواب سعادة مدير الزراعة البند الاول، وهو العفو عن البقايا · لقد تكلمنا عنه كثيرا واني اذكر انه كان حديث النوادي ايام محنة المعاهدة المشئومة والى القول بكل جرئة بأن مسألة الاعفاء ربما اتخذت وسيلة لاقناع الشعب بأفادة المعاهدة الاردنية — البريطانية ولكن

الشعب قد غش ولم ير شيئاً من ذلك ولا بد ان الحكومة قد حققت في هذا الموضوع وتبين لها بأن هذه البقايا او ٩٩ بالماية منها هي على الفلاح المسكين الذي لايملك شروي نقير والذي يعجز عن ايجاد قوته اليومي ·

اني شخصياً لاشك بان رئيس الحكومة قد عمل مابوسعه للحصول على قرار بالعفو عن البقايا ولكن شائت مشيئة المتسلط على الامور ان تبقي الحالة على ماهي عليه ·

واما النقطة الثانية، وهي جديرة بالاعتبار فلدي حكومة شرق الاردن مصرف زراعي ورثته من الحكومة العثمانية وورثت معه رأس مال اظن انه يبلغ ٣٠ الف جنيه فهذا المبلغ الزهيد لايفي بالغاية التي اسس لاجلها هذا المصرف ·

فأنا اقترح على الحكومة واظن ان المجلس العالي يوافقني على ذلك وهو ان تتخذ الاجراآت اللازمة لايجاد رأسمال كاف لهذا المصرف الزراعي وذلك لنجدة الفلاح المسكين الذي يرزح تحت عبء الضرائب الفادحة ·

الامر الثالث — وهو هام ايضاً ولا اشك ان المجلس العالي يوافقني عليه وهو سن قانون لصيانة حقوق الفلاح المسكين الذي قد سائت حالته ولا من يرثي اليه · وسن قانون ايضاً لغرس الشجر بصورة اجباريه لان التجارب القاسية قد علمتنا بأن زراعة الحبوب وهي الزراعة الوحيدة التي يستند اليها الفلاح الاردني لاتفي بالمرام ومما نطالعه من الحوادث العالمية تبين لنا بأن روسيا السوفيتية مستعدة لضرب جميع اسواق العالم في الحبوب وبقاء هذا الكساد المميت حتى عشر سنوات بعد هذا التاريخ ·

وقد رأينا ايضاً حينما كانت الغلة لابأس فيها في شرق الاردن بأن الدقيق الاسترالي كان يضارب الدقيق الاردني فبهذه الحالة واعيد القول بأن الفت نظر حكومتنا بكل حسن نية للعمل بهذه الملاحظات الثلاث التي لاشك انها تفيد الفلاح الاردني ·

ولا يسهى عن البال ان السياسة الوحيدة المتبعة لقتل الحركة الصهيونية هي تشجيع فكرة غرس الاشجار في فلسطين ·

شمس الدين بك — انا لاازال اعتقد بأن الحكومة لاتشعر بما نشعر به من الضائقة الاقتصادية والمالية الاخذة بالخناق لان حالة الموظف المالية على غاية مايرام حتى انه يتناول الزيادات السنوية بكل انتظام فمتى تساوينا مع الموظف بسوء الحالة المالية عندها يشاركوننا ويمشون معنا على الصراط المستقيم وبما اننا نحتاج الى المال ولا يمكن تحسين حالة الفلاح الا عن طريق عقد قرض زراعي كبير

ليصرف هذا المبلغ على تحسين الامور الزراعية حيث ان في بلاد شرق الاردن يوجد اراضي حارة ومعتدلة و باردة في آن واحد ومن الممكن ان تستفيد من مواسمها · لهذا ارى من الضروري ان تتفق مع الحكومة لايجاد الطريقة التي يمكننا معها الاستحصال على هذا القرض ، وما عدا هذا ، عبارة عن نظريات لاتفيد ·

محمد بك الانسي — رأيت في خطاب العرش السامي الجملة الاتية «ان رغبتنا لمنصرفة الى معالجة تلك الضائقة والترفيه عن الامة ولقد اوعزنا الى حكومتنا بوجوب التذرع الى ذلك بأحث الوسائل »

فهل هذه العبارة تعني مراجعة الدوسيات والكتابة الى مدير الزراعة ليجيب انه بحاجة الى المال · ان مدير الزراعة منذ ان قدم الى هذه البلاد وهو محتاج الى المال وله عدة تقارير تتعلق في الامور الزراعية والتي يجب ان يبني عليها اسس مستقبلنا الزراعي ولكن هذه التقارير مع الاسف كتب عليها حفظ وحفظت في الدوسيات ·

نعم ان الضائقة المالية هي ازمة عامة تكتسح البلاد في جميع الممالك غير ان هذا لايمنع الحكومة ان تقوم بواجبها بقدر امكانها فيما يتعلق برعاياها ·

فلدينا دائرة الزراعة ليس من العدل او المنطق ان نطالب اليها في مخصصاتها الحاضرة ان تأتي بأعمال تنعش البلاد وترفه العباد · كنا في الدورة الماضية وفرنا شيئاً من المال من الميزانية خصصناه لمدرسة زراعية تأسس في الحمر ولم يلبث قرارنا هذا مدة من الزمن حتى بتنا نشعر انه سوف لايطبق وذهبت الميزانية ولم تعد حتى الان ·

ولدينا نظام الضرائب الذى لم يأت على اي تحسين في حالة البلاد الاقتصادية وضريبة العشر التي لم يبق في المسكونة يقر بنفعها للفلاح والخزينة وهناك ضريبة الجنيهين التي تستوفيها بلدية العاصمة عن كل شاحنة من الحبوب تصدر الى الخارج ·

وهناك رسم السكر ندفع عن كل كيلو ٧ ملات مع انه من الحاجات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها لدرجة اننا ندفع عن كل رطل سكر من الرسوم مايساوي ثمن الرطل الامر الذي ادى الى اقفال معملين كانا يشتغلان في عمان بصنع السكاكر ودكان كانت تشتغل حلاوة طحينية واصبحت السكاكر تأتي من الخارج ولا يؤخذ عنها شيء ·

وهناك الفحم ندفع عن كل قنطار رسماً مايقارب نصف ثمن القنطار وهناك رسوم العدلية التي نشتري بها العدالة جعلت كثيراً من الناس يتهربون عن ابواب المحاكم لعدم استطاعتهم دفعها وهناك اشياء اخرى لم استطع بيانها ·

ان حالة كهذه تدعو الى التفكير والامعان وليس الاقراض وحده بكاف مادامت الضرائب على هذا الشكل و كذلك دائرة الزراعة على هذا الشكل لا يرجى منها خير ·

ارى قبل كل شيء ان تنتخب الحكومة لجنة خاصة من اناس قديرين يدرسون الحالة من جميع نواحيها وان تضع تقريراً بهذا المعنى ويرفع نسخة عن هذا القرار الى هذا المجلس الموقر حتى نستطيع ان نقول ان الحكومة حريصة على مصالح البلاد ·

شمس الدين بك — ان اقتراح الانسي بك جيد جداً ·

فخامة الرئيس — ارجو من حضرات الاعضاء الكرام الذين تكلموا في هذا الموضوع ان يتفضلوا بتقديم ارائهم للحكومة تنويراً لها · ·

توفيق بك — ان اقتراح محمد بك وجيه و كذلك اقتراحات من سبقوه من الزملاء وعليه ارجو من فخامتكم بصفتكم رئيساً للمجلس التشريعي ان تكتبوا للحكومة خلاصة هذه الجلسة والحكومة تتخذ الاجرآت اللازمة ·

فخامة الرئيس — على سكرتير المجلس ان يقدم خلاصة الضبط الى الحكومة ·

توفيق بك — عندنا سؤال شمس الدين بك والجواب عليه ·

شمس الدين بك — لم يبق لدينا متسع من الوقت ·

فخامة الرئيس -- مواضيع الجلسة الاتية ·

١ — اجوبة الحكومة ·

٢ — ذيل قانون النقد ·

٣ — قانون الاستملاك ·

٤ — قانون معاهدة الصلح مع تركيا ·

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي